

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي ووظائفه (دراسة تحليلية)

سامان شكر سمين**

أ.م.د.عابد خالد رسول*

الكلمات المفتاحية: التعددية، التنوع، النظام السياسي، التعددية المجتمعية، المجتمعات التعددية
<https://doi.org/10.31271/jopss.10046>

ملخص

أصبح موضوع التعددية المجتمعية من المواضيع المثيرة للجدل في الوقت الحاضر ومحط إهتمام الكثير من الباحثين، وبالتحديد منذ العقد الأخير من القرن العشرين. تهدف هذه الدراسة الى بيان أحد أبعاد هذا الموضوع وهو كيفية تأثير التعددية المجتمعية في النظام السياسي للدول المتميزة بالتنوع الإثني أو القومي أو اللغوي أو الديني أو الطائفي. وعليه تدور اشكالية هذه الدراسة حول تسائل رئيسي، وهي: ما هو أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي ووظائفه؟ وتوصلت الدراسة الى استنتاج بأن التعددية المجتمعية تمثل محركاً رئيساً للكثير من جوانب الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية في الدول التي تتميز مجتمعاتها بالتنوع الإثني أو القومي أو اللغوي أو الديني أو الطائفي، مما يلقي هذا التنوع بظلاله على كيفية تكوين أبنية النظام السياسي لتلك الدول وكيفية أدائه لوظائفه أيضاً، ولاسيما في الدول قليلة النمو أو حديثة النشأة منها، التي قد تعاني جراء فشلها في إدارة هذه التعددية من صراعات وإضطرابات وحروب أهلية لا تهدد استقرار النظام السياسي فحسب وإنما مصير البعض من تلك الدول أيضاً. وعليه قسمت الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث: إذ يتناول المبحث الأول؛ اطار نظري لمفهوم التعددية المجتمعية والنظام السياسي. بينما يعالج المبحث الثاني؛ كيفية تأثير التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي، أما المبحث الثالث فيرتكز على كيفية تأثير التعددية المجتمعية في أداء النظام السياسي لوظائفه. وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم الإستنتاجات التي توصلنا اليها، مع قائمة بمصادر الدراسة.

پوخته

كاريگهري فرهیی کۆمه لگایی له سهر بونیاده کانی سیسته می سیاسی و ئه رکه کانی
(تویژینه وه وه کی شیکاری)

مهسه له ی فرهیی کۆمه لگایی بوو ته یه کییک له بابه ته مشتومرئامیزکانی ئەم پرۆژگارە و جیی سهرنجی زۆریک له تویژهرانه، به تایبه تی له کۆتا دهیهی سه دهی بیسته مه وه. ئەم لیکۆلینه وه یه بایه خ به یه کییک له ره هه نده کانی ئەم بابه ته ده دات، ئەویش ئەوه یه که چۆن پلۆرالیزمی کۆمه لگایی کاريگهري له سهر سیسته می سیاسی ئەو ولاتانه ی که تایبه ته ندن به فرهیی ئەتی، نه ته وه یی، زمانه وان، ئایینی یان مه زهه بیان. به م پێیه، کێشه ی ئەم لیکۆلینه وه یه له ده وری پرسیاریکی سه ره کی ده خولیته وه، ئەویش ئەوه یه: ئایا فرهیی کۆمه لگایی چ کاريگه ریه کی له سهر بونیاد و ئه رکه کانی

abid.rasul@univsul.edu.iq

* أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية

saman.samin@gmail.com

** طالب ماجستير في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية

سیستمی سیاسی ههیه؟ توژیینهوه که بهو نهجامه گهیشتووه که فرهیی کۆمه لگایی نه ژمار ده کریت به بزوینه ریکی سه ره کی چه ندین لایه نی ژیا نی سیاسی و کۆمه لایه تی و ئابووری و فرهه نگی له ولاتانه ی که کۆمه لگا کانیان تاییه تمه ندن به هه مه چه شنی نه تی، نه ته وه بی، زمانه وان، ئایی یان مه زه بی، که ره نگدانه وه ی گه وه ی له سه ر چۆنیه تی پیکه پینانی بونیا ده کانی سیستمی سیاسی نه و ولاتانه و چۆنیه تی پیا ده کردنی نه رکه کانی شی هه یه، به تاییه تی له ولاته تازه گه شه سه ندوو یان تازه درسته ووه کاندای که ره نگه له نه جامی شکستیان له به رپوه بردنی نه م فره ییه دا دوو چاری چه ندین ناکۆکی و ئازا وه و شه ری ناوخۆ بووبن، که نه ک هه ر سه قامگیری سیستمه سیاسییه کانیان خسته ته مه ترسییه وه، به لکو هه ره شه له چاره نووسی هه ندیک له ولاتانه ش ده که ن. بو نه مه ش توژیینه وه که دابه ش گراوه بو پیشه کییه ک و سی باس: باسی یه که م تاییه ته به چوارچی وه ی تیوری بو چه مکه کانی فره یی کۆمه لگایی و سیستمی سیاسی. باسی دووهم بایه خ به چۆنیتی کاریگه ری فره یی کۆمه لگایی له سه ر پیکه پینانی بونیا ده کانی سیستمی سیاسی ده دات، هه رچی باسی سییه مبشه گرنگی به چۆنیتی کاریگه ری فره یی کۆمه لگایی له سه ر پیا ده کردنی نه رکه کانی سیستمی سیاسی ده دات. له کۆتاییدا توژیینه وه که نه و ده ره نه جامانه ی خسته ته پروو که بیان گهیشتووه، له گه ل خسته نه پرووی لیستی نه و سه رچانه ی توژیینه وه که پشتی پیبه ستوون.

Abstract

The Impact of Societal Pluralism on the Structures and Functions of the Political System (An analytical study)

The issue of societal pluralism has become one of the controversial topics nowadays and the focus of many researchers, particularly since the last decade of the twentieth century. This study aims to clarify one of the dimensions of this topic, which is how societal pluralism affects the political system of countries distinguished by ethnic, national, linguistic, religious or sectarian diversity. Accordingly, the problem of this study revolves around a main question, which is: What is the impact of societal pluralism on the structures and functions of the political system? The study came to the conclusion that societal pluralism represents a major motive of many aspects of political, social, economic and cultural life in countries whose societies are characterized by ethnic, national, linguistic, religious or sectarian diversity, which casts a shadow on how the structures of the political system of those countries are formed and how it performs its functions, especially in developing countries or newly emerging ones, which may suffer as a result of their failure to manage this pluralism from conflicts, turmoil and civil wars that not only threaten the stability of the political system, but also the fate of some of those countries as well. Accordingly, the study was divided into an introduction and three sections: the first section deals with; a theoretical framework for the concepts of societal pluralism and the political system, while the second section deals with; how does societal pluralism affect the formation of the structures of the political system, while the third section deals with; how does societal pluralism affect the performance of the functions of the political system. The study ends with a conclusion that includes the most important conclusions we reached, with a list of the study's sources.

المقدمة

التعددية المجتمعية ظاهرة طبيعية وقديمة كقدم الانسان وملازمة للمجتمع البشري، وتتميز بها غالبية المجتمعات في الوقت الحاضر. وتضعب دراسة الآثار السياسية لهذه الظاهرة منفصلة عن واقع تفاعلها مع النظام السياسي للدول التي تتميز مجتمعاتها بالتنوع سواء أكانا إثنياً أو قومياً أو لغوياً أو دينياً أو طائفيًا، وفي ضوء ذلك تم اختيار موضوع العلاقة بين التعددية المجتمعية والنظام السياسي لتكون محلا للدراسة في هذا البحث. وعلى الرغم من أن التعددية المجتمعية تمثل هبة يمكن الاستفادة منها في إغناء الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أية دولة، ولاسيما في ظل نشر ثقافة التعددية وقبول الآخر وبناء الهوية الوطنية الجامعة ودولة المواطنة، التي من شأنها أن توحد الجهود وراء الغايات الوطنية المشتركة وأن تسد الطريق أمام ظهور إنقسامات مجتمعية وثقافية متشددة بين القوى المتنوعة في المجتمع. وهذا ما نجحت فيه بعض المجتمعات إذ إستفادت من تعدديتها بالصورة الإيجابية التي ذكرناها توأ (مثل سويسرا)، إلا أن البعض الآخر من المجتمعات التعددية قد أخفقت في ذلك (مثل العراق ولبنان) جراء فشلها في توفير مستلزمات حسن إدارتها، مما افرزت نزاعات وإنقسامات حادة بين أطرافها. وفي كل الأحوال تكون للتعددية المجتمعية بمختلف أشكالها تأثيرات جوهرية في تشكيل مؤسسات الدولة وكيفية أدائها لمهامها.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى بيان كيفية تأثير التعددية المجتمعية في النظام السياسي، من حيث تأثيرها في تكوين أبنية هذا النظام، وكذلك من حيث كيفية تأثيرها في أداء النظام السياسي لمختلف وظائفه.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في دراسة التأثيرات السياسية لظاهرة أصبحت مؤخراً، وتحديداً منذ نهاية العقد الاخير من القرن الماضي، محل إهتمام الباحثين والسياسيين، ألا وهي ظاهرة التعددية سواء أكانت إثنية أو قومية أو لغوية أو دينية أو طائفية، التي اكتسبت على الصعيدين العملي والأكاديمي أهمية خاصة في ظل ما طرح بشأن صراعات سياسية شهدتها مجتمعات تعددية مختلفة، إذ كانت لهذه التعددية تأثيرات كبيرة في كيفية تكوين مؤسسات النظام السياسي وكذلك في كيفية أداء الوظائف السياسية في هذه المجتمعات.

إشكالية البحث

تتجسد إشكالية البحث في الآثار السياسية التي تنتجها ظاهرة التعددية المجتمعية، بوصفها من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول النامية أو حديثة النشأة، التي قد تعاني جراء فشلها في إدارة هذه التعددية من عدم استقرار يصل أحيانا الى حروب أهلية واقتتالات داخلية، وكان لكل هذا آثار سياسية متعددة في تشكيل أبنية النظام السياسي للدول التي تتميز بالتعددية المجتمعية وتأثير في كيفية أداء هذا النظام لوظائفه أيضاً، وعليه تتجسد إشكالية هذا البحث في تسائل رئيسي: **ماهو تأثير التعددية**

المجتمعية في كيفية تكوين أبنية النظام السياسي و وظائف أدائه لوظائفه؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها بأن للتعددية المجتمعية تأثير كبير في النظام السياسي للدول التي تتميز مجتمعاتها بالتنوع إثنيا أو قوميا أو لغويا أو دينيا أو طائفيا، لان النظام السياسي لتلك الدول يواجه مطالب الجماعات المختلفة في المجتمع، وبالتالي عليه أن يستجيب لها بشكل يضمن إستمراره ووجوده، إذ أن بقاء النظام السياسي لتلك الدول مرهون بقدرته على اتخاذ القرارات بشكل يرضي مختلف الجماعات في المجتمع، بغية الحلول دون حدوث فوضى وإضطرابات، ولهذا تؤسس أبنية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسي فيه وفقاً لرغبات تلك الجماعات، كما تؤدي تلك المؤسسات ووظائفها وفقاً لتلك الرغبات أيضاً.

منهجية البحث

حاول البحث إعتداداً مناهج عدة للوصول الى هدفه، منها المنهج الوصفي للتركيز على وصف كل من التعددية المجتمعية والنظام السياسي، وكذلك إعتداداً بالمنهج التحليل النظامي لبيان ماهية المدخلات المتمثلة بالمطالب والدعامات في المجتمعات التعددية، وكذلك تبيان المخرجات المتمثلة بالقرارات والسياسات العامة حيال تلك المطالب أو الدعامات فيها. إضافة إلى إعتداداً بالمنهج البناء - الوظيفي، كمنهج أساس، لعرض وتحليل أثر التعددية المجتمعية في تكوين أبنية النظام السياسي وفي أداء هذا النظام لوظائفه أيضاً.

هيكلية البحث

سيتم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث: إذ يتناول المبحث الأول، اطار نظري لمفهوم التعددية المجتمعية والنظام السياسي، ويعالج المبحث الثاني، كيفية تأثير التعددية المجتمعية في بني النظام السياسي، أما المبحث الثالث فيبين كيفية تأثير التعددية المجتمعية في وظائف النظام السياسي، وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم الإستنتاجات التي توصل اليها. كما ثبتت المصادر التي إستند اليها البحث بقائمة في النهاية.

المبحث الأول:

إطار نظري للمفاهيم

خصص هذا المبحث لدراسة مفهومي التعددية المجتمعية والنظام السياسي، ويتطرق إليهما في مطلبين، يعالج المطلب الأول مفهوم التعددية المجتمعية، ويتناول المطلب الثاني مفهوم النظام السياسي، كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم التعددية المجتمعية

لمعالجة مفهوم التعددية المجتمعية، يبدأ المطلب بتعريف التعددية، ومن ثم تعريف التعددية المجتمعية:

الفرع الأول: مفهوم التعددية

من الناحية اللغوية، لفظة التعددية مأخوذة عن المصدر الأصلي "عدّ"، التي تعني حسب وأحصى- و"عادّه" معادّة وعداداً: فآخرة في العدد وناهضة في الحرب، و"عدّد" الشيء أحصاه "تعدّ" القوم: "عدّ" بعضهم بعضاً، و"العديّة": بمعنى الحصة والنصيب^(١).

أما من الناحية الاصطلاحية، فيعرفها قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "التعددية" انطلاقاً من فرضية التنظيم وفقاً لقواعد تقبل الإختلاف والتنوع بأشكالها المختلفة في المجتمع، بأنها عبارة عن "تنظيم حياة المجتمع على قواعد مشتركة، مع احترام وجود الإختلاف والتنوع في الإتجاهات التي يتوزع السكان عليها"^(٢). أما جون س. درايزك وباتريك دنفلي، فيتناولان "التعددية" pluralism من خلال تحقيق مجموعة من الشروط أو ربما لا تتحقق في النهاية إلا في ظل الديمقراطية الليبرالية، إذ يعتقدان "بأن هناك العديد (تعدد) من سبل الحياة، العديد من سبل المعرفة، والعديد من مراكز السلطة في المجتمع، التي تلتزم بالمنافسة المعتدلة غير الحقود"^(٣). ونظر "دنلفي وأوليري" الى التعددية من وجهة فلسفية كونها هي استحالة معالجة الحقيقة من خلال جوهر أو مبدأ واحد، ومن ثم فإن التعددية يوفر دفاعاً عن المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات، ويناقض "الأحادية" الاعتقاد بوجود شيء واحد فقط، أو يجب أن يكون^(٤).

^١ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ج٢، ط٣، ١٩٨٥، ص٦٠٨.

^٢ سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، ص١٣٨.

^٣ جون س. درايزك وباتريك دنفلي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة: هاشم أحمد محمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ١٩٩٣، ص٦٩.

^٤ Patrick Dunleavy, Brendan O'Leary, Pluralism. In: Theories of the State. Palgrave, London, 1987, p13, link: https://link.springer.com/chapter/10.1007%2F978-1-349-18665-5_2 . Date of visit: 21-11-

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)

والتعددية مفهوم مركب أو تركيبى إذ يدل على ظاهرة ذات أبعاد متعددة، فهناك تعددية على المستويات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، لارتباطها بمفاهيم أخرى مثل الإثنية والقومية والطائفية والامة والديمقراطية والمشاركة^(١). ويختلف مفهوم التعددية من مجتمع الى آخر، ففي بعض المجتمعات يتوقف على النواحي الثقافية والاجتماعية فقط ويعني التسامح والقبول بين الجماعات المختلفة ثقافياً، وفي البعض الآخر من المجتمعات تمتد الى التعاون في النواحي الاقتصادية والسياسية أيضاً^(٢).

الفرع الثاني: مفهوم التعددية المجتمعية:

يدل المفهوم التعددية المجتمعية على ظاهرة تلازم المجتمعات التي تتشكل من أكثر من إثنية أو قومية أو طائفة أو أقلية وتطلق عليها المجتمعات المتعددة، التي تضم جماعات تتميز عن بعضها البعض من حيث العرق أو القومية أو اللغة أو الثقافة أو الدين أو الطائفة، وهي مجتمعات معقدة التركيب ولكن نسبة تعقيدها تختلف باختلاف نسبة التنوع والتباين الموجود فيها من جهة وباختلاف درجة تماسك أفرادها بخصوصياتها من جهة أخرى^(٣). وعليه فقد عرف (آرنت ليهارت) التعددية المجتمعية؛ بأنها "المجتمع المقسم وفقاً لما يطلق عليه بالتعددية القطاعية ذات الطبيعة (الدينية، الايديولوجية، اللغوية، الاقليمية، الثقافية، العرقية، أو الاثنية)، ويعيشون جنباً الى جنب فيها، والانقسامات السياسية فيها ذات صلة وثيقة بخطوط التمايزات الاجتماعية القائمة موضوعياً، ولاسيما تلك البارزة في مجتمع معين"^(٤).

وقد إنقسم الكتاب والباحثين بشأن الفرق بين (التعددية المجتمعية) و(المجتمع المتعدد)، إذ يعتقد البعض بأنه ليس هناك اختلاف بين المفهومين، فالتعدد والتنوع برأيهم هي واقعة في العالم تتميز بها المجتمعات التي تعيش فيها جماعات وإثنية ولغوية ودينية مختلفة^(٥)، إلا أن البعض الآخر يعتقد بأن هناك إختلاف بين المفهومين، إذ أن التعددية المجتمعية - برأي هؤلاء - رغم ما تتسم به من السمات السالفة الذكر كواقعة فطرية في المجتمعات المتعددة، إلا أنها - أي التعددية المجتمعية - تشير أيضاً الى مدى التعايش والوفاق والتفاعل بين هذه الجماعات، ومن ثم كيفية التعامل والتعاون بين النخبة السياسية فيها والآليات المتبعة لإدارة التعدد والتنوع التي تتميز هذه المجتمعات^(٦). أي بمعنى

2020.

^١ جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الادبيات المعاصرة، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية العرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٩٣، ص٤.

^٢ د.حيدر ابراهيم علي ود.ميلاد حنا، أزمة الاقليات في الوطن العربي، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢، ص٥٣.

^٣ د.محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، أربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠٠٣، ص٣٧٠.

^٤ آرنت ليهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

^٥ ينظر: د.محمد حسن دخيل، علم الاجتماع السياسي، بيروت، دار السنهوري، ٢٠١٧، ص٣٩٨. وكذلك: د.سحر حربي عبدالامير، الدولة وادارة التنوع الاثني مع الاشارة الى النموذج العراقي، بغداد، دار الحنش، ٢٠١٧، ص١٢.

^٦ ينظر: آرنت ليهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ١٧-١٨. وكذلك: د.عبدالسلام ابراهيم بغداداي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، بيروت، مركز

أن كل تعددية مجتمعية هي لإدارة مجتمع تعددي، ولكن ليس شرطاً في كل مجتمع تعددي وجود تعددية مجتمعية.

ولهذا فالتعددية المجتمعية إضافة إلى أنها حالة طبيعية وفطرية في الحياة ولا بد منه، إلا أنها تتعلق في الجوهر بالنظام السياسي أو الآلية التي يجب أن تدير هذا التعدد والتنوع في المجتمع، أي إنها تعبر عن أحد آليات الممارسة الديمقراطية.

المطلب الثاني: مفهوم النظام السياسي

يعالج هذا المطلب مفهوم النظام السياسي أولاً، وبعده يحاول تحديد المقصود بالعبارتين (أبنية النظام السياسي) و(وظائف النظام السياسي):

الفرع الأول: تعريف النظام السياسي

تعرض النظام السياسي كمفهوم وكظاهرة إلى تطورات عديدة بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية، وكان السبب وراء تطور المفهوم هو اتساع دائرة نشاط النظام السياسي والذي شمل إضافة إلى المجال السياسي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١). ووفقاً لهذا التطور خضع المفهوم لاتجاهين، عكس الاتجاه الأول نظرة تقليدية شكلية - قانونية إنطلق من مصطلح (political regime)، بإعطاء تعريف ضيق للنظام السياسي مما يقتصر معناه على المؤسسات الدستورية والجهاز الرسمي للحكم فقط. وفي إطار هذا الاتجاه عرف (د.طه العنبيكي) النظام السياسي بأنه "إطار شامل تتولى فيه مؤسسات الدولة السياسية والدستورية - التشريعية والتنفيذية والقضائية - مهمة إدارة المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته"^(٢).

أما الاتجاه الثاني فعكس نظرة حديثة إجتماعية - سياسية إنطلق من مصطلح (political system)، بإعطاء تعريف واسع للنظام السياسي مما لا يقتصر معناه على مجرد القواعد القانونية والدستورية للحكم فقط، وإنما يشمل أيضاً قوى ومكونات أخرى مختلفة ومتعددة ومتشابهة، إلى جانب المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومنها الأحزاب السياسية والمنظمات وجماعات المصالح والاعلام وغيرها^(٣)، أي أن النظام السياسي يشمل كافة القوى والأنشطة التي تؤثر في الحياة السياسية وتتأثر بها. وفي إطار هذا الاتجاه عرف (جابريل آلوندي) النظام السياسي بأنه "مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها، وتدعم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القسرية، ويمكن فرض

دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠، ص٣٦.

^١ ثروت بدوي، النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص٦.

^٢ د.طه حميد العنبيكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، أسسها وتطبيقاتها، بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص١٦.

^٣ ينظر: د.عابد خالد رسول، دهروازيهك بؤ زانستي سياسهت، سلیمان، نه كاديماي هوشياري و بينگه ياندني كاديبران، ٢٠١٢، ١٩١١. وكذلك: د.حسن صعب، مقدمة لدراسة علم السياسة، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١، ص٦٨.

الخضوع لها بالقوة"^(١).

إذن، لا ترتبط دراسة مفهوم النظام السياسي بالجانب الشكلي- القانوني التقليدي فقط، وإنما يرتبط بالقوى والجماعات المكونة للمجتمع وبأيدولوجيات هذه القوى وأهدافها وقيمها أيضا. وعليه فإن الاتجاه الحديث ترجح الاعتبار الاجتماعي- السياسي على الإعتبار القانوني - الدستوري لدراسة النظام السياسي، أذ وسع مفهوم النظام السياسي ليشمل أيضاً التنظيمات السياسية والاجتماعية، وبذلك يختلف النظام السياسي من دولة الى أخرى باختلاف القوى والافكار التي تحركه، فهو وليد البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتاريخية والثقافية للمجتمع، ويشكل أبنية مؤسساته تحت تأثير هذه البيئة، كما يمارس وظائفه من خلال التفاعل مع عوامل هذه البيئة أيضا. ويتمشى هذا المفهوم الواسع للنظام السياسي مع هدف هذا البحث الذي يدرس تأثير ظاهرة التعددية المجتمعية كأحد عوامل البيئة في أبنية النظام السياسي ووظائفه في المجتمع.

الفرع الأول: تحديد أبنية النظام السياسي و وظائفه

لتحديد المقصود بكل من (أبنية النظام السياسي) و(وظائف النظام السياسي) في هذا البحث أخذ بالمنطلقات النظرية لمنهج (البناء- الوظيفي) في الدراسات المقارنة، الذي تبناه علماء أمثال (آلموند، باول، وباي)، والذي يرى بأن النظام السياسي يتكون من مجموعة من أبنية ووظائف. وبحسب هذا المنهج فإن كيفية أداء البنى السياسية للوظائف السياسية هي التي تحدد ماهية النظام السياسي وقدرته على الاستقرار والتوازن والبقاء^(٢).

والمقصود بالبنى السياسية في هذا المنهج هو كل من: المؤسسات السياسية الرسمية (المجالس التشريعية، السلطات التنفيذية، الادارات البيروقراطية والمحاكم) وكذلك المؤسسات السياسية غير الرسمية (الاحزاب السياسية، الجماعات، والرأي العام). اما المقصود بالوظائف السياسية فهو كل من: (التنشئة السياسية، التجنيد السياسي، الاتصال، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع السياسات وتنفيذها والتقاضي حولها، واداء الاستخراج والتنظيم والتوزيع والتغذية الاستراتيجية).

وقد قسم رائد منهج البناء - الوظيفي (جابريل آلموند) الوظائف السياسية في البدء الى ثلاثة جوانب هي (وظائف التحويل ووظائف التكيف والاستمرار وأخيرا قدرات النظام). فالجانب الاول (وظائف التحويل) يتعلق بالتعبير عن المصالح وتجميع المصالح وصنع القاعدة وتنفيذ القاعدة والتقاضي طبقا للقاعدة والاتصال السياسي، والجانب الثاني (وظائف التكيف) يدور حول التنشئة والتجنيد السياسي، أما الجانب الثالث (قدرات النظام) فيتعلق بوظائف القدرات الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية^(٣).

^١ جابريل الموند وجي. بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبدالله، عمان، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص١٦.

^٢ ينظر: جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبرت مندت، السياسات المقارنة: اطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٦، ص ص ٢٣ - ٢٨.

^٣ د.كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٨-١١٩.

أما في الدراسات المتأخرة فقد أعاد (آلموند) تقسيم هذه الوظائف الى ثلاثة مستويات وهي^(١):
- وظائف مستوى النظام: وتشمل (التجنيد السياسي، الاتصال السياسي، والتنشئة السياسية).
- وظائف مستوى العملية: وتشمل (التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع السياسات وتنفيذ السياسات، وتقييم السياسات).
- وظائف مستوى أداء السياسات: وتشمل (الاداء الأستخراجي، الأداء التوزيعي وإعادة التوزيع، الأداء التنظيمي، والأداء الرمزي).
وقد إعتدنا هذه المنطلقات المنهجية لتحديد المقصود بكل من (أبنية النظام السياسي) و(وظائف النظام السياسي) كأساس لتقسيم المبحثين الثاني والثالث من هذا البحث، لبيان كيفية تأثير التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي ووظائفه.

^١ ينظر: جيرائيل الموند وبنجام بويل وروبرت مندت، مصدر سبق ذكره، ص ٣١ - ٣٥.

المبحث الثاني:

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي

يحاول هذا المطلب بيان كيفية تأثير التعددية المجتمعية في الأبنية السياسية للنظام السياسي، في مطلبين؛ خصص المطلب الاول لبيان كيفية تأثيرها في الأبنية السياسية، أما المطلب الثاني فخصص لبيان كيفية تأثير التعددية المجتمعية في الأبنية السياسية غير الرسمية المتمثلة، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: أثر التعددية المجتمعية في الأبنية السياسية الرسمية

يتناول هذا المطلب الاول كيفية تأثير التعددية المجتمعية في الأبنية السياسية الرسمية وهي: التشريعية والتنفيذية والقضائية، كالآتي:

الفرع الأول: أثر التعددية المجتمعية في السلطة التشريعية

السلطة التشريعية، هي المؤسسة التي تتولى سن القوانين بعد مناقشتها أو في الأقل المصادقة عليها قبل إصدارها، كما تتولى مراقبة الحكومة وكذلك المصادقة على التشريعات المالية. وهي من حيث البنية غالباً تتجسد في (البرلمان) الذي قد يتألف من مجلس واحد أو من مجلسين، سواء أكان نظام الحكم برلماني أم رئاسي أم مجلسي، وكل واحد من هذه المجالس يتكون من عدد من الأعضاء، ويؤدي كل واحد عدداً من السلطات متفاوتة الأهمية^(١).

وتتأثر السلطة التشريعية بالتعددية المجتمعية السائدة في الدولة من نواحي كثيرة. ففي المقام الاول تتميز بنية السلطة التشريعية في الدول ذات التعددية المجتمعية غالباً بثنائية المجلس، إذ ينقسم البرلمان إلى هئتين أو مجلسين، أعلى وأدنى، وهعادة يشكل المجلس الأعلى لتمثل الأقاليم أو الطبقات أو المجموعات الاجتماعية، أما المجلس الأدنى فيمثل السكان الدولة عموماً. والمبرر الأساس لتجسيد هيئة تشريعية ثنائية التمثيل بدلاً من هيئة أحادية التمثيل في المجتمعات ذات التعددية الإثنية والقومية والدينية والطائفية، كما يقول ليبهارت يرجع الى ما يمنحه من حق خاص للأقليات في التمثيل، وهذا ما نجده غالباً في الدول الاتحادية التي تأخذ بالنظام الفيدرالي كالولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا ودول فدرالية عديدة أخرى التي تتصف برلمانهم بثنائية المجلس^(٢). لكن بالمقابل هناك دول تتسم بالتعددية المجتمعية، لكن برلمانها أحادية المجلس، كالعراق، وهو على الرغم من إشارة دستوره الى تكوين سلطته التشريعية من مجلسين (مجلس النواب ومجلس الاتحاد)^(٣)، إلا إن الصراعات بين المكونات الممثلة في البرلمان، كانت سبباً في عدم تشكل المجلس الأخير لحد الآن.

^١ موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٤، ص ١١١.

^٢ ينظر: آرنت ليبهارت، أممات الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خليفة عيد، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥، ص ٦٣-٦٤. وكذلك الديمقراطية: أبحاث مختارة، تحرير: لاري داهموند ومارك ف. بلاتر، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦، ص ص ٢٥٣-٢٥٤.

^٣ ينظر المادة (٦٥) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

أما فيما يتعلق بطريقة إنتخاب أعضاء البرلمان، فأن الممارسة الديمقراطية تفترض أن هناك مبدئين يسعيان للانسجام داخل النظام الانتخابي، وهما الحق في التمثيل والحق في الاستقرار، وهذان الهدفان لا يتحققان إلا بتطبيق نظام التمثيل النسبي في الانتخابات في الدول التي تتصف بالتعدد المجتمعي^(١). إذ يتشكل بناءً على هذا النظام سلطة تشريعية تكون صورة مصغرة للدولة بكل فئات مواطنيها، أي تتماشى بنيتها مع التركيبة ذات التعددية الاجتماعية والثقافية والاثنية للمجتمع، وثم إنفاقاً بين الباحثين بأن الأنظمة الانتخابية ذات الطبيعة النسبية هي الأنجح من الأنظمة الانتخابية ذات الطبيعة الأغلبية، خصوصاً في المجتمعات التي تتسم بالتعدد والتنوع المجتمعي، لأنها تحقق نوعاً من التوازن في ممارسة السلطة والتأثير على الأجهزة الحكومية بشكل خاص، وتساعد الجماعات المختلفة على تحقيق جزء كبير من مطالبهم، ولاسيما المشاركة السياسية^(٢). إذن فالتعددية المجتمعية لا تؤثر في بنية السلطة التشريعية فقط، وإنما تؤثر في كيفية إنتخابها وأدائها لدورها أيضاً في الأنظمة السياسية للمجتمعات التعددية.

الفرع الثاني: أثر التعددية المجتمعية في السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية، هي الهيئة التي تقع على عاتقها تنفيذ القوانين، بمعنى ترجمة تشريعات البرلمان الى الواقع العملي وتحويلها - القوانين - الى أعمال مادية حية ملموسة، تتجسد في إدارة الشؤون العامة للدولة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً^(٣). وتختلف بنية السلطة التنفيذية باختلاف الأنظمة السياسية فيما إذا كانت تقليدية أو حديثة، أو إذا كانت برلمانية أو رئاسية أو جمعوية، إذ لكل واحد منهما خصائص بنيوية مختلفة عن الأخرى. إذ يمارس شخص واحد أو أقلية مهمة الحكم في الأنظمة السياسية التقليدية والاستبدادية، بينما في الأنظمة السياسية الحديثة والديمقراطية هي غير الشكل، فعلى سبيل المثال تتميز الأنظمة البرلمانية بثنائية السلطة التنفيذية، إذ إن منصب رئيس الدولة هو مجرد شرفي، عكس رئيس الحكومة الذي يتحمل مسؤولية فعلية في توجيه سياسة الحكومة^(٤).

> على نقيض نموذج الأغلبية التي تتكون السلطة التنفيذية فيها من حزب واحد صاحب الأغلبية البرلمانية، فالمبدأ التوافقي الذي عادة ما تأخذ به الدول التي تتميز بالتعددية المجتمعية مختلف أشكالها، مما يفسح المجال للقوى السياسية جميعاً أو لمعظمها، بتقاسم السلطة التنفيذية من خلال تحالفات ائتلافية واسعة^(٥). وتلعب السلطة التنفيذية بهذا المعنى دوراً محورياً ومؤثراً على صعيد إدارة التعددية الموجودة في هذه المجتمعات، إذ تمثل المناصب الوزارية والإدارية مجالاً للصراع بين الجماعات

^١ نبيلة سالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص ٢٥٢.

^٢ ينظر: بوتومور، الصفة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د.محمد الجوهري وآخرون، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢٨. وكذلك: د.عبدالقادر عبدالعال، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية، الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع ١٠٤، ٢٠١٤، ص ٣١٨.

^٣ د.محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الاصل والمعاصرة، مصر، بلا، ٢٠١١، ص ١٥٧.

^٤ ينظر: د.شمران حمادي، مبادئ النظم السياسية، بغداد، شركة الطبع والنشر الاهلية، ١٩٦٧، ص ١٦٩. وكذلك: د.كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

^٥ أرنو ليهارت، أمهات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٨-٥٩.

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)

حولها، وأداة لإدارة ذلك الصراع من خلال سياسات شغل تلك المناصب وفق لتمثيلها الجماعات القائمة في المجتمع^(١). وما من مجتمع يتميز بالتعدد والتنوع إلا ويعرف معضلة تمثيل الجماعات المختلفة في الأجهزة الحكومية، وقلما تنسجم رؤى وأهداف هذه الجماعات بشأن نصيب كل منها في الوظائف والمناصب الرئيسية في الدولة^(٢)، فالتوزيع النسبي حسب إتفاق الباحثين هي الآلية الفضلى لمشاركة الاطراف جميعها كل حسب حجمه، أي أن الجماعات كلها تتشارك في العملية السياسية بنسبة قوتها العددية الموجودة في مؤسسة الحكم^(٣).

وتؤدي النخبة السياسية دوراً محورياً ومؤثراً في قلب السلطة التنفيذية في المجتمعات المتسمة بالتعددية المجتمعية غير المتجانسة. إذ إنه من الضروري أن تتميز النخبة السياسية بسمات معينة حتى تسير العملية السياسية في هذه المجتمعات بالشكل الصحيح، وهي أن تتصف القادة بقدر من التسامح وحماية وحدة الدولة واستعدادهم للتعاون فيما بينهم وقدرتهم على ضمان ولاء اتباع جماعاتهم، وبدون هذه الصفات من الممكن أن يزداد إنقسامات المجتمع ويتزعزع الاستقرار فيها^(٤). إذن فإن تأثير التعددية المجتمعية في السلطة التنفيذية لا تقتصر على بنيتها وتكوينها فقط، وإنما في ثقافة أعضائها وولائهم للدولة أيضاً.

الفرع الثالث: أثر التعددية المجتمعية في السلطة القضائية

يقصد بالسلطة القضائية؛ "الهيئة التي تقوم بتفسير القانون وتطبيقه على المنازعات التي تعرض عليها وتطرح أمامها للفصل فيها"^(٥). وهي إحدى السلطات الثلاث المعروفة وأحد الركائز الرئيسية في الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي، فإذا كانت السلطان التشريعية والتنفيذية ترتبطان دستورياً بعلاقات معينة وتمتلك كل منهما وسائل ضغط ومراقبة تجاه الأخرى، فإن أهم ما تتميز به السلطة القضائية هو صفة الاستقلال، وهو المرتكز الاساسي لدولة القانون^(٦).

تتباين بنية أو هيكلية السلطة القضائية من حيث إختيار القضاة بتأثير التعددية المجتمعية السائدة في الدولة، ولا سيما أعضاء المحكمة العليا وهي قمة الجهاز القضائي. ففي بعض الدول ذات التعددية المجتمعية يتم اختيار قضاة هذه المحكمة من مختلف الجماعات في الدول، وذلك لمراعاة التعدد والتنوع التي تتسم بها مجتمعاتها، كما هو الحال في انتخاب أعضاء المحكمة الفيدرالية

^١ د.محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص ١٤٩.

^٢ مصدر نفسه، ص ٩٢.

^٣ آرند ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٦٧.

^٤ المصدر نفسه، ص ٨٧-٨٨.

^٥ د.سامي جمال الدين، النظم السياسية والقانون الدستوري، الاسكندرية، مشأة المعارف للنشر، ٢٠٠٥، ص ٣٢٤.

^٦ د.محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط٤، ٢٠٠٢، ص ٣٧١.

السويسرية التي يتم عن طريق الجمعية الفيدرالية (البرلمان)، ضمناً للتقسيم الملائم للأعضاء الناطقين بالألمانية والفرنسية والاطالية^(١). وكذلك فرض الدستور البلجيكي أن تشكل مجلس القضاء الأعلى بالتساوي من الاعضاء الناطقين باللغة الفرنسية واللغة الألمانية^(٢)، وأيضاً تتم تشكل محكمة التحكيم (المحكمة الدستورية في بلجيكا) بالطريقة نفسها تقريباً، إذ تتكون بشكل متساوي من القضاة الناطقين باللغة الفرنسية واللغة الهولندية، وأن يكون أحدهم ذو معرفة وإلمام باللغة الألمانية^(٣).

إذن يضح مما سبق كيفية تأثير البنى السياسية الرسمية للنظام السياسي بالتعدد والتنوع السائد في الدولة، وكيف يتشكل هذه البنى كمؤسسات وفقاً لرغبات ومصالح الجاعات الاثنية والقومية والدينية المختلفة في الدول التي تتصف بالتعدد المجتمعي، وفق ما يتيحه الدستور والقوانين المعمولة به لهذه الجماعات في تحقيق مصالحهم من خلال ممثليهم في مؤسسات النظام السياسي.

المطلب الثاني: أثر التعددية المجتمعية في البنى السياسية غير الرسمية

يتناول هذا المطلب كيفية تأثير التعددية المجتمعية في الأبنية السياسية غير الرسمية المتمثلة بالدرجة الاولى في: الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، كالآتي:

الفرع الأول: أثر التعددية المجتمعية في الاحزاب السياسية

عرف الحزب السياسي بأنه "منظمة سياسية تضم جماعة من الأفراد الذين يتفقون فيما بينهم على مجموعة من المبادئ والأهداف التي يجب أن تتبع في تنظيم الدولة، ويسعون للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها من أجل تطبيق هذه الأهداف"^(٤). وتعد الاحزاب السياسية من أهم عناصر النظام السياسي نظراً لكونها تؤدي عدد من المهام الاساسية، فهي تعد قناة للمشاركة والتعبير عن الرأي وتجميع المصالح وتعبئتها، ومن ثم هي وسيلة للتنشئة والتجنيد السياسيين وتساهم في إضفاء الشرعية على نظام الحكم^(٥).

وتتصف الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، التي تتميز مجتمعاتها بالتعدد القومي والديني والطائفي، تتصف عادة بالتعددية الحزبية، إذ تمثل هذه الأحزاب الجماعات المختلفة. وهذا ما أكده موريس دوفرجيه في تفسير أحد أسباب التعددية الحزبية في مثل هذه المجتمعات، إذ ترجع كثرة

^١ د.كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢.

^٢ ينظر: الفقرة (٢) من المادة (١٥١) من دستور بلجيكا لسنة ١٩٩٣.

^٣ See: Wilfried Swenden, Belgian Federalism, London, Royal Institute of International Affaires, 2003, P16.

وكذلك ينظر: د.عابد خالد رسول، المجلس التشريعي الثاني في الدول الفدرالية، المجلي التشريعي الثاني في الدول الفدرالية- دراسة مقارنة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ص ٨٣.

^٤ د.نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، الرياض- السعودية، العبيكان للنشر، ٢٠٠٩، ص ٢٢٤. وللمزيد حول تعريف الاحزاب السياسية ينظر: هلمت سعدون غريب، الضوابط القانونية لتمويل الاحزاب السياسية، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٥، ص ١٩.

^٥ المصدر نفسه، الصفحة نفسه.

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)

الأحزاب - بنظر دوفرجه- إلى التعددية القومية والعرقية المتعايشة في هذه المجتمعات وهي منقسمة إلى جماعات ذات جذور تاريخية أو عرقية، إذ تتراكم تناقضات الجماعات مع التناقضات الاجتماعية والسياسية لتولد تشابكاً معقداً^(١)، أي إن عامل التقسيمات الاثنية والدينية في المجتمع يؤثر بدرجة كبيرة في خلق أحزاب اثنية ودينية مختلفة في الدولة^(٢). كما تلعب أيضاً في هذه الناحية نوعية الانظمة الانتخابية دوراً كبيراً، إذ يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى بروز أحزاب كثيرة في الدول التي تتصف بالتعددية المجتمعية^(٣)، لأنه في نظام التمثيل النسبي يدلي الناخبون أصواتهم لمصلحة الأحزاب لا لمصلحة المرشحين كما يحدث في نظام الأغلبية الفردية^(٤). كذلك الإختلاف البنيوي الاجتماعي-الاقتصادي والإثني للجماعات، وتركزها في منطقة جغرافية معينة وسيطرة مصالح هذه الجماعات فيها، يؤثر كل ذلك على شكل الاتجاه السياسي لأفراد هذه الجماعات^(٥).

والتعددية الحزبية بقدر ما هي إنعاس للتعدد السياسي إيديولوجيا وفكريا، هي في أغلب الحالات إنعكاس للتعدد والتباين المجتمعي والثقافي إثنيا وقوميا ولغويا ودينيا وطائفيا أيضا، ويعني ذلك أن التعدد المجتمعي والثقافي شأن التعدد السياسي والأيديولوجي يشكل البنية التحتية الاجتماعية للتعددية الحزبية ويجسدها في إطارات تدعم التعددية والديمقراطية، عندما يقابل كل منها الآخر، فالصراع والتنافس حول السلطة من قبل القيادات والأحزاب السياسية بمعنى الاختيار الجماهيري بين المرشحين المتنافسين. وينظر إلى أي التعددية الحزبية بوصفها المقابل للتعددية المجتمعية المعبرة عن جماعات المصالح المتنافسة، ويشكل هذا بدوره أحد أسس الحكم الديمقراطي^(٦). والتعددية الحزبية السياسية هي الصيغة الملائمة لاستيعاب التعددية المجتمعية وتحويلها من نموذج الصراع إلى نموذج التوازن والتعايش ويؤدي بدوره إلى خلق القيم والدوافع الوطنية المشتركة على المستوى الفردي، وعلى مستوى المؤسسات والهيكل الوظيفية في الدولة، وعلى مستوى المجتمع أيضا، والتي تشكل الأسس التي يقوم عليها التكامل الاجتماعي والاستقرار السياسي^(٧). فالأحزاب السياسية في المجتمعات المتعددة الى جانب ما تؤديه من تمثيل وتجميع للمصالح، فهي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تشكيل ثقافة سياسية موحدة للجماعات المختلفة في الدولة، لكنها في الوقت نفسه يمكن أن تكون وسيلة في بلورة أو تكريس الولاءات التحتية، على نحو يشكل تحدياً للنظام السياسي^(٨).

^١ موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبدالمحسن سعد، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١، ص ٢٤٥.

^٢ باتريك ه أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، سوريا، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٩٨.

^٣ موريس ديفرجيه، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٨.

^٤ باتريك ه أونيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

^٥ د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ٤٩٤.

^٦ مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، السليمانية، مطبعة سيما، ٢٠٠٧، ص ١٢٢.

^٧ المصدر نفسه، ص ١٢٤.

^٨ د. محمد عاشور مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

ولهذا يمكن أن نقول بأن شكل النظام الحزبي المعمول به في الدولة يتأثر بالتكوين المجتمعي. وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية تمارس تأثيراً كبيراً في القرارات الحكومية، إلا أن حجم هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى، ولا سيما في الدول ذات التعددية المجتمعية، إذ أن حجم ذلك التأثير يتناسب مع درجة التعدد والتنوع المجتمعي ومدى تعقيدها إثنيا وقومياً ودينيا وطائفيًا في تلك الدول.

الفرع الثاني: أثر التعددية المجتمعية في جماعات المصالح

يمكن تعريف جماعات المصالح على أنها "جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة، ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتهم بواسطة التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية..."^(١). وهي بهذا المعنى تعد من القوى الفاعلة في الأنظمة السياسية الحديثة، إلى جانب الأحزاب السياسية، لكن الفرق الأساسي بين جماعات المصالح والحزب السياسي، يكمن في أن هذا الأخير، يعد قوة للتأثير السياسي المباشر، هدفه الوصول إلى الحكم، بينما تعد جماعات المصالح قوة للتأثير السياسي، غير المباشر، لا تستهدف الوصول إلى الحكم، بل تكتفي بالضغط عليه لتحقيق مطالبها^(٢).

وتتأثر جماعات المصالح بالبنية الاجتماعية في الدول المتسمة بالتعددية المجتمعية، وأن تكوين جماعات المصالح وممارسة نشاطها في تلك الدول يختلف عن الدول ذات التجانس المجتمعي. إذ تتنوع جماعات المصالح في الدولة حسب التنوع العام في اهتماماتها، كما يمثل أفرادها قطاعاً جماهيرياً معيناً في المجتمع، ففي الدول المتجانسة مجتمعياً تتخذ جماعات المصالح غالباً نمط الجماعات المصلحية الترابطية القائمة على أساس المهنة أو مكان العمل، أما في الدول ذات التعددية المجتمعية تتخذ جماعات المصالح غالباً نمط الجماعات المصلحية غير الترابطية القائمة على أساس الإثني أو القومي أو اللغوي أو الديني أو الطائفي أو حتى الإقليمي أو الجغرافي، مما يجعل من تعارض المصالح بينها وسعيها إلى ممارسة الضغط على المسؤولين لصنع القرار تتلائم مع مصالحها أمر منطقي^(٣). ويمكن أن تمارس جماعات المصالح في الدول التي تتميز بالتعددية المجتمعية نشاطاً سياسياً قد تهدد النظام السياسي وتؤدي إلى عدم استقرارها، وذلك لأن الاشتراك في الأصل الاجتماعي يُعد ركيمة للانتماء تفوق في درجة قوتها المهنة التي يمارسها المرء في هذه الجماعات، ويُنظر إلى هذه الانتماءات في أغلب الأحيان بأنها تشكل ركيمة لثقافات محلية متميزة ضمن المجتمع الواحد^(٤). هكذا فإن النمط التي تتخذه تكوين الجماعات المصلحية ودورها وماهية المصالح التي تمثل من أجلها تتناسب مع التركيبة المجتمعية للدول فيما إذا كانت ذات تركيبة متجانسة أو تعددية.

^١ حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل إلى علم السياسة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ب س ن، ص ١٥٤.

^٢ حماد صابر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

^٣ أميمة قادري، دور جماعات في رسم السياسة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، ص ٤٤، ٢٠١٥.

^٤ د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

المبحث الثالث:

أثر التعددية المجتمعية في وظائف النظام السياسي

سنحاول في هذا المبحث دراسة كيفية تأثير التعددية المجتمعية في وظائف النظام السياسي، وذلك في ثلاث مطالب، إذ نحلل أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى النظام في المطلب الأول، ونتطرق إلى تحليل أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى العملية في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث والأخير فنعالج أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى السياسة العامة؛ وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى النظام

نحلل في هذا المطلب أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى النظام، وذلك في فرعين؛ نتعرف في الفرع الأول على ماهية هذه الوظائف، أما في الفرع الثاني فنبين كيفية تأثير هذه الوظائف بالتعددية المجتمعية:

الفرع الأول: ماهية وظائف مستوى النظام:

يقصد بوظائف مستوى النظام تلك المهام والنشاطات التي تعطي الإستمرارية للنظام السياسي، ويحاول النظام من خلالها الحفاظ على استقراره، لذا فإن الطريقة التي يؤدي بها هذه المهام تحدد ما إذا كان النظام سيتعرض للتغير أو يبقى على ما هو عليه^(١). وتشمل هذه المهام عموماً ثلاث وظائف وهي:

١. التنشئة السياسية: هي عملية إكتساب الافراد والجماعات والامم لمنظومة المعتقدات والرموز والقيم والإتجاهات والقناعات طويلة الأمد المتعلقة بالظاهرة السياسية السائدة في كيان سياسي معين، وإنتقالها من جيل إلى آخر، بشكل تلقائي أو مخطط، تؤثر في سلوكه السياسي، إيجاباً أو سلباً، على نحو مباشر أو غير مباشر، عبر قنوات عديدة أهمها الأسرة والمؤسسات التعليمية ودور العبادة وجماعة الاصدقاء ووسائل الاعلام والاحزاب السياسية وغيرها من القنوات^(٢).
٢. التجنيد السياسي: وهو "العملية التي يتم بمقتضاها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب"^(٣).
٣. الإتصال السياسي: وهو عملية تتجسد في توصيل مطالب الأفراد إلى المؤسسات الحكومية، وبالمقابل توصيل قرارات الحكام إلى المواطنين وتبريرها لهم لنيل رضاهم^(٤).

^١ جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبرت مندت، مصدر سابق، ص ٣٢ - ٣٤.

^٢ المصدر نفسه، ص ٣٥. وكذلك ينظر: محمد حسن دخيل، المدخل إلى علم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

^٣ أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، إسطنبول، مجلة دراسات سياسية، ٢٠١٨، ص ٢٥، الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/38Qa3Cj>. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٧.

^٤ د. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥، ص ١٤٧.

الفرع الثاني: كيفية تأثر وظائف مستوى النظام بالتعددية المجتمعية:

ومهما تكن ماهية الوظائف الثلاثة أعلاه - التجنيد والاتصال والتنشئة السياسية- فإن كيفية أدائها تتأثر بعوامل عديدة في المجتمع، تبعاً لاختلاف البيئة التي يتحرك فيها النظام السياسي للدولة، ولاسيما في الدول التي تتميز مجتمعاتها بالتعدد والتنوع الإثني والقومي والديني والطائفي. ففيما يتعلق بوظيفة التجنيد السياسي الذي تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في أدائه، وذلك من خلال إختيار المرشحين للمناصب العامة في الدولة، إلا أن هذا الدور يتأثر بالتعددية المجتمعية التي تتميز بها بعض الدول في كيفية تحديد هؤلاء المرشحين. وهذا ما يحدث في بعض الدول التي تتميز بالتعددية المجتمعية، إذ تمارس الطوائف الإثنية والقومية والدينية الفعالة في المجتمع ضغوطات كبيرة على الأحزاب السياسية لاختيار مرشحين للمناصب العامة. كالذي نراه اليوم في العراق، فالتنوع الإثني والقومي والديني والطائفي الذي يتميز به المجتمع العراقي، ومن ثم إتجاه العديد من الأحزاب السياسية نحو الطائفية الدينية والقومية، وتعدر ظهور أحزاب عابرة للطوائف، وما أنتجه إتباع مبدأ المحاصصة في إختيار مرشحي الوزارات والهيئات العليا موزعة على المكونات المختلفة للمجتمع العراقي وإستبعاد معيار الكفاءة والجدارة في ذلك، كل هذه الأسباب خلقت واقعاً أثرت سلباً في إمكانية أبنية النظام السياسي من أداء وظائفها بشكل صحيح^(١).

وكذلك تعد التعددية المجتمعية إحدى العوامل الهامة والمؤثرة في أداء وظيفة الإتصال في النظام السياسي، فالأفراد يمارسون نوعاً من الانتقائية في إستقبال بعض الرسائل، من المحتمل أن يرفض الرسائل التي لا تتفق مع معتقداته وإتجاهاته وإنتمائه، فالإختلافات الدينية والقومية والإثنية والطائفية تؤدي بدورها تشتيت الرسالة الموجهة وتغيير وفقدان المعلومات في العملية الإتصالية والتأثير في درجة فعاليتها في مجتمعات تتسم بتلك التعددية^(٢).

أما فيما يتعلق بالتنشئة السياسية، فهي بدورها أيضاً تتأثر بالتعددية المجتمعية، إذ ترتبط هذه العملية مباشرة بطبيعة المجتمع السياسي، ففي المجتمع المتجانس والمستقر تكون عملية التنشئة واضحة ومحددة، ولكنها في مجتمع متعدد وغير متجانس ومتغير باستمرار تتسم بالتجزئة^(٣). إذ إن أهم وأسمى مهام التنشئة السياسية قيامها بدعم الوحدة الوطنية على مستوى الدولة وترسيخ روح الإندماج الوطني الذي غالباً ما يتآكل في الدول ذات التباين الواضح في اللغات والأعراق والأديان، فوجود التنشئة السياسية الصحيحة في دولة ذات تعددية مجتمعية يساهم بصورة كبيرة في رأب صدع الوحدة الوطنية ناهيك عن مساهمتها في تجسيد شعور قوي بالهوية الوطنية، إضافةً إلى كونها تساعد في عملية التطوير الثقافي للفرد^(٤). إذ تتميز هذه المجتمعات بثقافات سياسية متعددة ومعقدة في بنائها الشكلي

^١ د.إمامة محمد حسن كشكول، الانتخاب المباشر لرئيس مجلس الوزراء وأثره على ترشيح النظام البرلماني، الرابط الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/studies/15846>، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٩.

^٢ د.كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

^٣ مهدي أبوبكر حمه علي، تأثير الثقافة السياسية على طبيعة النظام السياسي: الحكم الاستبدادي أمودجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، ٢٠١٣، ص ٦١.

^٤ توفيق حكيمي، التنشئة السياسية وتعزيز شعور المواطنة، الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/38Yw6ag>، تاريخ الزيارة

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)

ومضمونها الفكري، وتختلف من جهة مؤيديها ومعارضيه، مما يجعلها تؤثر سلباً في تنشئتهم السياسية وذلك بما يخدم أهداف ومصالح الجماعات الفرعية الضيقة. لكن بعض الدول اليوم تغلبت على ذلك، عن طريق العمل على تغيير هذا العامل إلى عنصر إيجابي يقود نحو الهوية الواحدة للجميع مع احتفاظ الجماعات المحلية المختلفة بهوياتهم الفرعية^(١).

ومما سبق نستنتج أن وظائف (التجنيد السياسي والاتصال السياسي والتنشئة السياسية) في النظام السياسي تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بجملة من العوامل المختلفة في المجتمع، من بينها التنوع والتعدد الأثني والقومي والديني والطائفي. إذ إن أداء الوظائف الثلاث المذكورة آنفاً في الدول ذات التعددية المجتمعية يكون أكثر تشابكاً وتعقيداً مقارنة بأدائها في الدول المتجانسة، نظراً لما تترك إختلاف بنية المجتمع أثراً على أداء النظام السياسي لتلك الوظائف. لهذا يعد التعدد المجتمعي، إذا لم يتم إدارته بشكل صحيح، عقبة رئيسية أمام الدولة لبناء مواطن ينتمي لهوية واحدة ويؤدي ولاءه السياسي للدولة، بل تبين لنا تجارب بعض الدول وتحت تأثير التنوع الواقع في المجتمع، إنعدام الشعور لدى أفراد الجماعات الفرعية بالحس الجماعي وغلبة الإنتماء الفرعي لجماعاتهم عليهم، كما هو يحدث الآن لدى أتباع الطوائف السائدة في العراق والبنان.

المطلب الثاني: أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى العملية

حلل في هذا المطلب أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى العملية، وذلك في فرعين؛ نعرف في الفرع الأول على ماهية هذه الوظائف، أما في الفرع الثاني فنبين كيفية تأثير هذه الوظائف بالتعددية المجتمعية:

الفرع الأول: ماهية وظائف مستوى العملية:

يقصد بوظائف مستوى العملية كل المهام النشاطات التي من خلالها يقوم للنظام السياسي بتحويل المدخلات (المطالب والدعوات) إلى المخرجات (قرارات وسياسات العامة)^(٢). وحسب هذا التعريف تنقسم هذه الوظائف إلى نوعين؛ أولهما الوظائف المتعلقة بالمدخلات، وهي تشمل وظيفتي (التعبير عن المصالح) و(تجميع المصالح). أما النوع الثاني منها فيتعلق بصنع وتنفيذ وتقويم المخرجات، التي تشمل ثلاث وظائف وهي (صنع السياسات، وتنفيذ السياسات، وتقييم السياسات). وعموماً تطلق على الوظائف الخمس أعلاه تسمية (وظائف مستوى العملية) لأنها في مجموعها تشكل العملية السياسية، كالآتي:

١. **التعبير عن المصالح:** هي مهمة "تهيئة الأدوات والقنوات والوسائل التي توفر الفرص أمام

٢٠٢٠/١/٢٠

^١ أحمد خليل آرميتي، غياب التنشئة السياسية في ظل الثقافة السياسية السوداء، الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/39PKeSt>. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٩.

^٢ جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبرت مندت، مصدر سابق، ص ٣٢.

الجماهير للتعبير عن مطالبها"^(١). ويتم التعبير عن مصالح المواطنين في النظام السياسي بأساليب وطرق عديدة^(٢). وأكثر الطرق شيوعا هي كل من الإتصال الشخصي- تقديم الإلتماسات، التمثيل النخبوي، وسائل الإعلام، التجمعات السلمية، المظاهرات، والإضرابات.

٢. **تجميع المصالح:** وهي "تجميع أو بلورة المطالب والموافقة بينها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار"^(٣). تتولى الاحزاب السياسية في النظم الحزبية عادة القيام بهذه الوظيفة^(٤)، أو قد تضطلع بها بنى أخرى في بعض النظم كجماعات المصالح، وذلك بتجميع المصالح المختلفة للمواطنين في سياسات عامة معينة ووضع أولويات لهذه المصالح وإدراجها ضمن جدول السياسات العامة في الدولة^(٥).

٣. **صنع السياسات العامة:** هو عمليات التخطيط واعداد القرار والبرمجة، لتحقيق غرض مقصود أو لحل مشكلة عامة في المجتمع. وتشارك فيها بنى كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحيه في النظام السياسي^(٦)، ففي الأنظمة الديمقراطية قد يأتي البرلمان بوصفه السلطة التشريعية على رأس العناصر التي تشكل (الوحدة القرارية) التي تتولى مهمة إتخاذ القرار المركزي والحاسمة المتعلقة بتحديد الأهداف العليا والأولويات وتصدرها في شكل قوانين وخطط وسياسات وبرامج، أما في الأنظمة غير الديمقراطية قد تقتصر الوحدة القرارية في القيادة العليا للدولة أو الطبقة الحاكمة القابضة على السلطة فيها.

٤. **تنفيذ السياسات العامة:** هو "كل ما يلزم القيام به من أعمال بقصد تحقيق أهداف السياسة العامة كما حددها المشرع بكفاءة وعدالة ومساواة"^(٧). ولا تنفرد الحكومة والأجهزة الإدارية بأداء وظيفة تنفيذ السياسات العامة فقط، وإنما تتدخل أجهزة أخرى كالسلطة التشريعية وإن كانت مهمتها إقرار السياسة العامة، إذ من خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على الأجهزة التنفيذية بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها^(٨).

^١ د. ثامر كامل محمد الخزرجي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

^٢ د. رافع البطاينة، أهمية المشاركة في الانتخابات النيابية، الرابط الإلكتروني:

<https://www.ammonnews.net/article/71758>. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢١.

^٣ فيصل براء متين المرعشي، اقتراب تحليل النظم - الاقتراب النسقي، الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3sKFGoQ>. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢١.

^٤ د. أحمد شكر الصبيحي ود. معتز إسماعيل الصبيحي، التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها، برلين- ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩، ص ٤٨.

^٥ أيوب محمد طيب محمد صالح، مساهمة المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة العامة للدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، ٢٠١٣، ص ٤٧.

^٦ ينظر: د. ثامر كامل محمد الخزرجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠. وكذلك ينظر: د. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: د. عامر الكبيسي، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩، ص ١٥.

^٧ خيري عبدالقوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص ١٤٧.

^٨ ابتسام قرقاق، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، ٢٠١١، بلا.

5. **تقييم السياسات العامة:** هو مهمة معرفة الآثار التي ترتبت على تنفيذ السياسات العامة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي رسمت لأجلها. ومعنى آخر هو "إتباع إجراءات للحكم على ما إذا كانت السياسة العامة جديرة بالتنفيذ أو الاستمرار"، ويمكن ان يتولى التقييم أجهزة عدة داخل نظام الحكم (أجهزة السلطة التنفيذية ورئاستها والسلطة التشريعية وأجهزة الرقابة التابعة لها)، أو خارج نظام الحكم (الأحزاب المعارضة وجماعات المصالح والهيئات الإعلامية والرأي العام والناخبين والمواطنين الواعين)⁽¹⁾.

الفرع الثاني: كيفية تأثر وظائف مستوى العملية بالتعددية المجتمعية:

أما فيما يتعلق بكيفية تأثير التعددية المجتمعية في وظائف مستوى العملية - بأنواعها الخمسة أعلاه - فهي تختلف حسب نوعية الأبنية السياسية التي تؤدي كل وظيفة منها وكذلك حسب نوعية كل وظيفة في ذاتها. إذ أن وظيفتي (التعبير عن المصالح وتجميع المصالح) هما عموما من الوظائف التي تؤديهما غالبًا البنى السياسية غير الرسمية في النظام السياسي، كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وهذه البنى في المجتمعات التعددية تسعى غالبا إلى التأثير في الحياة السياسية من منظور الإثنيات والقوميات والأديان والطوائف التي تمثل مصالحها، وتحاول إيصال مطالب وقضايا هذه الجماعات الى وحدة صنع القرار وبلورتها في أجندة أعمالها السياسية، ولذا فإن صنع السياسة العامة يضطرون تحت تأثير ضغوط تلك البنى المساومة معها واللجوء الى إيجاد حلول توفيقية فيما بين المصالح المختلفة لهذه الجماعات⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بتأثر وظائف (صنع السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها) بالتعددية المجتمعية، فهذا يرتبط بمدى تمثيل مختلف التكوينات المجتمعية في البنى المكونة لوحدة إتخاذ القرار عند صنع السياسات، وكذلك في مدى إشراكها في الإجهزة التنفيذية عند تنفيذ السياسات، ومدى دورها في استخدام أدوات الرقابة عند تقييم السياسات. وللتركيبة المجتمعية أثرا واضحا في تصميم السياسات العامة للدولة، إذ تؤدي درجة التجانس في المجتمع دورا هاما ومؤشرا في رسم مضمون السياسات العامة للدولة بصورة عامة وفي الدول التي تتصف بالتعددية المجتمعية بصورة خاصة، فالسياسات العامة تمثل أساس مهم للوحدة الوطنية، فالمجتمعات التي تتسم بالانسجام والتجانس المجتمعي، المواطنون فيها يتجاوزون حدود إنتماءاتهم الفرعية إلى بناء مجتمع الدولة الذي ينتمون إليه ويرفعون له مشاعر الولاء⁽³⁾. أما المجتمعات التي تعيش حالة من عدم التجانس والصراع الاجتماعي وإختلال العلاقة بين مكونات المجتمع والنظام السياسي فتعاني من ضعف الوحدة الوطنية، مما تؤثر هذه الأمور في الغالب، إلى إن مضمون السياسات العامة للدولة سيكون موجهة غالبا نحو بناء الوحدة الوطنية وإيلائها أهمية تفوق أهمية السياسات الأخرى، وبهذا تعجز معظم السياسات من أن تلبى إحتياجات

¹ د.خيري عبدالقوي، مصدر سبق ذكره، ص 230-232.

² إبتسام قرقاج، مصدر سبق ذكره، بلا.

³ د.مها عبد اللطيف الحديثي ود.محمد عدنان الخفاجي، دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3iEFwdY>، تاريخ الزيارة 23/1/2021.

مختلف الجماعات، مما يكون سبباً في تدهور العلاقة بينها وبين النظام السياسي وبالتالي يعيق بناء الوحدة الوطنية^(١). ولتغير التعددية المجتمعية أثراً كبيراً في تفويض وظيفة تنفيذ السياسات العامة وتقييمها أيضاً، إذ أن الجماعات من مختلف الإثنيات والقوميات والأديان والطوائف إذا كانت تشعر بأنها محرومة قد لا يسلمون بنتائج السياسة العامة إن رأوا فيها تهديداً لمصالحهم^(٢).

ويمكن القول بأن درجة تأثير التعددية المجتمعية المتمثلة بالتنوع الإثني والقومي والثقافي والديني والطائفي في وظائف مستوى العملية تتباين حسب طبيعة النظام السياسي نفسه، فكلما كان النظام السياسي مستقراً وذا أهلية في إنجاز مهامه استطاع أداء عمليات صنع السياسة العامة وتنفيذها وتقويمها في استمرارية بعيدة عن الإعاقات التي قد تشكلها الجماعات المتنوعة في المجتمع، وبالعكس إذا كان النظام السياسي ضعيفاً وعاجزاً عن إنجاز معظم مهامه فلن يستطيع صنع سياسات عامة يراعي فيها العدالة ما بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع مما يدهور العلاقة بينه وبين تلك الجماعات.

المطلب الثالث: أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى السياسات العامة

نحلل في هذا المطلب أثر التعددية المجتمعية في وظائف مستوى السياسات، وذلك في فرعين؛ نحدد في الفرع الأول ماهية هذه الوظائف، أما في الفرع الثاني فنبين كيفية تأثر هذه الوظائف بالتعددية المجتمعية:

الفرع الأول: ماهية وظائف مستوى السياسات العامة:

يقصد بوظائف مستوى السياسات العامة مجموع المهام والعمليات التي تتعلق بنواتج وعائدات تطبيق السياسات العامة، والتي تؤثر في حياة المواطنين ككل أو جزء من فئات المجتمع. وهي تشمل استخراج الموارد المادية والبشرية من البيئة وتجميعها (مثل: الضرائب والإيرادات والخدمات العسكرية)، ويتم إعادة توزيع بعضها لاحقاً في شكل خدمات عامة (مثل: الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي)، وكذلك تشمل مهام تنظيم مختلف شؤون المواطنين (مثل: شؤون السوق والبيع والشراء والتسعير والأحوال الشخصية والشؤون الدينية والأمن ومافحة الجرائم)، هذا بالإضافة إلى الأفعال الرمزية (مثل: تنظم المهرجانات، وإحياء المناسبات الوطنية، والمناورات العسكرية). وفقاً للفهم أعلاه تتجسد وظائف هذا المستوى في الأمور والأشياء التي تقوم بها الحكومة لمواطنيها، ولذلك تطلق عليه تسمية (الأداء)^(٣)، وهي كالآتي:

١. **الوظيفة الإستخراجية:** تعبر عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية أيضاً كان مصدرها سواء أكانت البيئة الداخلية أم البيئة الخارجية، وتعد الضرائب والإعانات والهبات والخدمات العسكرية من أمط السياسات الإستخراجية، وتؤدي كافة النظم السياسية هذه الوظيفة دون إستثناء لضمان حشده قدرات ضرورية للإيفاء بأداء الوظائف الأخرى على عاتقه^(٤).

^١ المصدر نفسه.

^٢ د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦.

^٣ جرائيل الموند وبنجام بويل وروبرت مندت، مصدر سابق، ص ٣٤.

^٤ د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩-٣٠٠.

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)

٢. **وظيفة التوزيع وإعادة التوزيع:** التوزيع يعني مهمة تخصيص السلع، والموارد، والخدمات، والفرص على إختلاف أشكالها في النظام السياسي وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع^(١). أما وظيفة إعادة التوزيع فهي تعني تفضيلاً لتحقيق مزايا مادية لإحدى الجماعات دون غيرها، حتى لو قاد ذلك إلى وقوع أضرار مادية على الجماعات الأخرى^(٢).

٣. **الوظيفة التنظيمية:** تتمثل في جميع المهام الحكومية المتعلقة بضبط ورقابة الأنشطة وسلوكيات الأفراد والجماعات في المجتمع، للالتزام بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون بما يضمن قيام أعضاء المجتمع بعمل معين أو عدم القيام به، وفرض العقوبة اللازمة عند حصول الانتهاكات والتجاوزات^(٣).

٤. **الوظيفة الرمزية:** ترتبط بقدرة النظام السياسي على خلق واستخدام الرموز السياسية التي ترسخ الإحساس بالمواطنة، وتقدم التوعية بأهمية الولاء الوطني لدفع المواطنين لاستيعاب المشاق وتحمل المصاعب التي تواجههم من أجل الوطن، وذلك من خلال الإحتفاء بتلك الرموز الوطنية والمحافظة على الآثار والأعياد والرموز والمناسبات والذكريات التاريخية^(٤).

الفرع الثاني: كيفية تأثر وظائف مستوى السياسات العامة بالتعددية المجتمعية:

عموماً، يستخدم النظم السياسية للدول التي تتسم مجتمعاتها بالتعدد الأثني والقومي والديني والثقافي واللغوي والطائفي في تعاملها مع هذا التعدد والتنوع المجتمعي مجموعة من القرارات في إطار السياسات العامة في سعيها لإدارة أثر هذه التعددية وما تفرزه من مطالب، والتي تتم في ضوء أمط السياسات الأربع المذكورة آنفاً، وإن أياً من النظم السياسية لا ينبغي أن تعتمد في إدارتها لواقع أثر التعدد السائد في المجتمع على سياسة بعينها دون غيرها من السياسات في ضوء العلاقة بين تلك السياسات مع بعضها البعض، والا ستعكس سلباً على التوازن والعلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع مما يؤثر في النهاية في إستقرار النظام السياسي وقدرته على البقاء والإستمرار. وهذا يبين اولي مستويات تأثير التعددية المجتمعية في وظائف السياسات العامة للأنظمة السياسية في المجتمعات التعددية.

ومن المعلوم إن لتركيبية الأبنية المجتمعية دور هام في تقرير سياسات الدولة، فإذا كانت تركيبية تلك البنى قائمة على قدر من التجانس والانسجام وكانت علاقتهما مع النظام السياسي متوافقة، فهذا يؤدي إلى أن تكون السياسات موجهة لخدمة وتحقق متطلبات المجتمع مما تحقيق حالة من التوازن

^١ د.محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، مصر، جامعة أسيوط، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١١، ص٤٩٦.

^٢ د.حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، بلا، ص٥٠.

^٣ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠١، ص٧٥.

^٤ مها يحيى محمد أحمد حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مصر-الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، م٥٥، ع١، ٢٠١٨، ص١٧-١٦.

داخل المجتمع، أما بالعكس فإذا كانت تركيبة تلك البنى قائمة على التعدد وعدم الانسجام وكانت علاقتهما مع النظام السياسي غير متوافقة، فهذا يؤدي إلى تكون السياسات مشتتة بين مصالح مختلفة ولا تخدم المتطلبات العامة للمجتمع إلا قليلا مما تعرقل من سير العملية السياسية والتنمية^(١)، وهو ما يعني بالمحصلة فشل السياسات، إذ أن عملية نجاح سياسات الدولة تتوقف بدرجة كبيرة على قدرة النظام السياسي في أداء مهام ووظائف السياسات على نحو صحيح ومتوازن بشكل يراعي مصالح كافة المكونات للمجتمع، ويصح لكافة الوظائف بدءا بالسياسات الاستخراجية الضريبية، ومرورا بالسياسات التوزيعية وآليات إعادة التوزيع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ومرورا بالسياسات التنظيمية في عملية ضبط وتنظيم الحركة داخل المجتمع أفقياً وعمودياً، ومنها الحركة والتفاعل بين الاثنيات والقوميات والأديان والطوائف وبينها وبين النظام السياسي، وإنهاء السياسات الرمزية المتعلقة بالشعارات والرموز التي يطرحها النظام السياسي وإمكانية تحقيقها^(٢).

كما تتأثر وظائف مستوى السياسات العامة في النظام السياسي للمجتمعات المتميزة بالتعددية المجتمعية عندما تُصرّ الجماعات بأن لها حق المطالبة بالاستفادة من المال العام وفرص العمل، وتحاول إرغام السلطة على التوزيع العادل للموارد الإقتصادية^(٣). ومما يضاعف من خطورة هذه الوظائف وأهميته الضعف العام في إقتصاد الدولة، ففي ظل إحساس الجماعات الإثنية بتهميشها وبعدم الرضا من المعاملة غير العادلة، تزيد الضغوط على النظام الذي يجد صعوبات كبيرة في الإستجابة لحاجاتهم، مما يؤدي إلى تعرض النظام لعدم الإستقرار والمطالبة بالإنفصال أو الحكم الذاتي من قبل هذه الجماعات، وقد حدث هذا في العديد من دول العالم التي تعاني مجتمعاتها من الانقسامات الإثنية والقومية واللغوية والدينية، ولاسيما في دول إفريقيا (مثل: جنوب السودان، نيجيريا، التشاد وسيراليون)^(٤).

وأحياناً تحت تأثير التعدد والتنوع في المجتمع تلجأ بعض الأنظمة السياسية في إجراءات الضبط والتنظيم في تعاملها مع الجماعات المختلفة القائمة في المجتمع ومطالبها إلى إعادة التنظيم على أساس تعديل أو تغيير أوضاع قائمة، وهذه السياسة يمكن أن تتضمن إعادة هيكلة وصياغة الدساتير أو الجهاز الإداري أو النظام الحزبي أو النظام الانتخابي في الدول التي تتميز بعدم التجانس الإثني والقومي والديني والطائفي^(٥). كما رأينا في العراق بعد ٢٠٠٣ عندما إنتقل تحت تأثير التعددية المجتمعية من الشكل الموحد للدولة إلى الشكل الإتحادي (الفيدرالية) لها، ومن نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية، بالإضافة الى التغيرات التي حصلت في الانظمة الانتخابية منذ ٢٠٠٥ وحتى الآن من النظام

^١ د.مها عبداللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، العراق، مركز فرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بلا، ص٣٤.

^٢ المصدر نفسه، الصفحة نفسه.

^٣ نبيلة سالك، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

^٤ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

^٥ د.محمد عاشور مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦-١٦٧.

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)

النسبي والقائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة والنظام الفردي أيضًا. وبخصوص وظيفة السياسات الرمزية للنظام السياسي في المجتمعات ذات التعددية المجتمعية، لا يمكن المبالغة في الاعتماد عليها وحدها دون مساندة من السياسات الأخرى، لاسيما السياسات التوزيعية، إذ إن تلك المبالغة يمكن أن تزيد من حدة ردة الفعل من جانب الجماعات المختلفة في المجتمع حال إنكشاف إفلاس تلك السياسات الرمزية وعدم واقعيتها، كإن يستخدم النظام السياسي الحاكم رموزًا لا يفهمها الأفراد، أو لا يعترف بها أبناء جماعة أو جماعات معينة في المجتمع، وفي هذه الحالة ستفقد الرسالة الرمزية محتواها وأثرها^(١). وهذا ما حدث في تنزانيا عندما حاول نظامها السياسي في سبعينيات القرن الماضي إحداث إندماج وطني بين الجماعات الأثنية المختلفة القائمة في المجتمع التنزاني عبر سياسة "الأوجاما" أو "الجماعة"، إلا أن سياستها فشلت في أداء رسالتها الرمزية بسبب عدم إتفاق مكونات المجتمع التنزاني* حول مضمون وأهداف تلك السياسة، وهو ما دفع الحكومة إلى استخدام الأدوات القسرية في سبيل ذلك، وهذا ما يكشف لنا التداخل والإختلاط بين الوظيفة الرمزية ووظيفة الضبط والتنظيم^(٢).

ويتضح مما سبق أن النظم السياسية في الدول ذات التعددية المجتمعية ملزمة بان تراعي في إطار مجمل أمط السياسات الأربع المذكورة أنفًا مطالب مختلف الجماعات في المجتمع، مما تساعد على إدارة هذا التعدد بنجاحة. وأي نظام سياسي يخفق في إدارته آثار هذا التعدد في سياساتها العامة سيعكس هذا سلبًا على التوازن والعلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع مما يؤثر في إستقرار النظام السياسي نفسه.

^١ المصدر نفسه، ص ١٦٨-١٧١.

* تتكون المجتمع التنزاني من أعراق وإثنيات متعددة تتجاوز عددها إلى أكثر من مائة مجموعة، بالإضافة إلى التنوع الديني، حيث يشكل المسلمون ما يقارب ٦٠% والمسيحيون ٣٠% من السكان، أما البقية تتكون من الأديان التقليدية الإفريقية. علي جبريل الكتبي، تنزانيا في إفريقيا: نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني، الرابط الأكتروني: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3845>. تاريخ الزيارة ٢٦/١/٢٠٢١.

^٢ د. محمد عاشور مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

الخاتمة والإستنتاجات

وفقا لما سبق يمكن أن نستنتج بأن هناك علاقة ما بين النظام السياسي والتكوين المجتمعي للدولة نتيجة تعايش جماعات مختلفة في حدود الدولة، إذ تلعب التعددية المجتمعية بمختلف أشكالها تأثيراً لا يستهان به في هيكلية ونوعية أبنية النظام السياسي وفي أدائه لوظائفه، وخصوصاً في الانظمة الديمقراطية. إذ إن الدول التي تتصف بالتعددية المجتمعية يمارس هذا التعدد فيها تأثيراً كبيراً في تشكيل كل من الأبنية الرسمية للنظام السياسي (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مراعاةً لمصالح الجماعات المتعايشة في المجتمع، وأيضاً في الأبنية غير الرسمية من خلال تأسيس الأحزاب السياسية والمنظمات التابعة للجماعات المختلفة التي تؤدي دوراً كبيراً في الحياة السياسية في الدول ذات التعدد المجتمعي، فإن مصالح الأقوام والأديان والطوائف في هذه المجتمعات نُظمت على أساس تمثيلهم من قبل هذه الأحزاب والمنظمات والنقابات والدفاع عن مصالحهم لدى مؤسسات النظام السياسي للدولة. كما أن التعددية المجتمعية من عوامل البيئة الحيوية التي تمارس تأثيراً في كافة وظائف النظام السياسي، فالنظام السياسي من أبرز أهدافه هو تحقيق الصالح العام لكافة أفراد المجتمع دون تمييز، إذ أن سن القرارات يكون بهدف تحقيق المصلحة العامة وتحقيق مطالب ومصالح أفراد المجتمع من خلال المؤسسات السياسية المهتمة بالمكونات المختلفة والاتجاهات المتباينة داخل المجتمع. ويكمن هنا أهمية التعددية المجتمعية لما تمارسه من تأثيراً في تماسك المجتمع والحس الوطني في البلدان التي تتصف بالتعدد المجتمعي والتي تعاني من إنعدام الشعور العام بالحس الجماعي والولاء والانتماء السياسي في هذه المجتمعات، ولاسيما وان معظم الجماعات والأفراد يسعون لتحقيق الغايات والأهداف والمصالح على مستوى جماعاتهم وعلى حساب الآخرين، وهي الممارسات التي تزرع في الأفراد الانتماء لجماعته وليس للدولة، وتؤثر كل ذلك بشكل سلبي في أداء النظام السياسي لوظائفه.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

أولاً: المعاجم والقواميس:

١. أحمد سعيّفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤.
٢. سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠.
٣. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ج٢، ط٣، ١٩٨٥.

ثانياً: الدساتير والوثائق:

١. دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.
٢. دستور بلجيكا لسنة ١٩٩٣.
٣. دستور جنوب أفريقيا لسنة ١٩٩٦.

ثالثاً: الكتب العربية والمعرّبة:

١. أحمد شكر الصبيحي و معتز إسماعيل الصبيحي، التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماماتها، برلين-ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩.
٢. أحمد عبداللطيف ابراهيم السيد، السلطان التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٤.
٣. آرنه ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
٤. آرنه ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خليفة عيد، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥.
٥. أديمقراطية: أبحاث مختارة، تحرير: لاري داهوند ومارك ف. بلاتر، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦.
٦. أوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة: علي حسن الذنون، بغداد، المكتبة الاهلية، ١٩٩٦.
٧. باتريك ه أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، سوريا، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٨. بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.
٩. جابريل الموند وجي. بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبدالله، عمان، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
١٠. جاسم زكريا، المدخل الى علم السياسة، سوريا، منشورات الجامعة الافتراضية، ٢٠١٨.
١١. جيرائيل الموند وبنجام بويل وروبرت مندت، السياسات المقارنة: اطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٦.

١٢. جون س. درايزك وباتريك دنفلي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة: هاشم أحمد محمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ١٩٩٣.
١٣. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩.
١٤. حافظ علوان حمادي الدليمي، المدخل الى علم السياسة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بلا.
١٥. حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، بلا.
١٦. حسن سيد سليمان، الدخول للعلوم السياسية، بلا، منشورات جامعة أفريقيا، بلا.
١٧. حسن صعب، مقدمة لدراسة علم السياسة، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١.
١٨. حماد صابر، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، بلا، بلا، ٢٠١٦.
١٩. حيدر ابراهيم علي و ميلاد حنا، أزمة الاقليات في الوطن العربي، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢.
٢٠. خيرى عبدالقوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩.
٢١. رونالد ل. واتس، الانظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، ٢٠٠٦.
٢٢. سامي جمال الدين، النظم السياسية والقانون الدستوري، الاسكندرية، مشأة المعارف للنشر، ٢٠٠٥.
٢٣. سحر حربي عبدالامير، الدولة وادارة التنوع الاثني مع الاشارة الى النموذج العراقي، بغداد، دار الحنش، ٢٠١٧.
٢٤. سعاد الشراوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة، بدون دار النشر، ٢٠٠٧.
٢٥. شمران حمادي، مبادئ النظم السياسية، بغداد، شركة الطبع والنشر الاهلية، ١٩٦٧.
٢٦. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠.
٢٧. طه حميد العنبيكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، أسسها وتطبيقاتها، بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣.
٢٨. عابد خالد رسول، المجلس التشريعي الثاني في الدول الفدرالية، المجلي التشريعي الثاني في الدول الفدرالية- دراسة مقارنة، السلیمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣.
٢٩. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ٢٠٠٠.
٣٠. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠١.
٣١. قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٣٢. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
٣٣. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥.
٣٤. مايكل روسكن وآخرون، مقدمة في العلوم السياسية، ترجمة: محمد صفوت حسن، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
٣٥. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط ٤، ٢٠٠٢.

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)

٣٦. محمد حسن دخيل، علم الاجتماع السياسي، بيروت، دار السنهوري، ٢٠١٧.
٣٧. محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.
٣٨. محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، أربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ٢، ٢٠٠٣.
٣٩. محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، مصر، جامعة أسيوط، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١١.
٤٠. موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٤.
٤١. موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبدالمحسن سعد، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١.
٤٢. مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، السليمانية، مطبعة سيما، ٢٠٠٧.
٤٣. نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، الرياض- السعودية، العبيكان للنشر، ٢٠٠٩.
٤٤. هلمت سعدون غريب، الضوابط القانونية لتمويل الاحزاب السياسية، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٥.
٤٥. يزن خلوق محمد ساجد، الاحزاب السياسية وصنع السياسة العامة، بيروت، دار السنهوري، ٢٠١٦.

رابعاً: البحوث والدوريات:

١. حسون محمد علي، بحث حول جماعات المصالح والقوة الضاغطة في التشريع الجزائري، الجزائر، مجلة رسالة الحقوق، ٦م، ٣ع، ٢٠١٤.
٢. حسينة شرون وعبد الحليم بن مشري، مبدأ الفصل بين السلطات بين النظامين البرلماني والرئاسي، الجزائر، جامعة محمد خضرم بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، ٣ع، ٢٠٠٨.
٣. زياد خلف نزال، الاحزاب السياسية وأثرها في النظام السياسي في العراق، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٢م، ٢س، ٢ع، ٢٠١٥.
٤. عبدالقادر عبدالعالي، الهندسة الانتخابية : الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية، الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ١٠ع، ٢٠١٤.
٥. لبنى حشوف، أثر الأحزاب السياسية على الأنظمة الدستورية المعاصرة، الجزائر، جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ٤ع، ٢٠١٧.
٦. محمد الصالح بن شعبان، تأثير جماعات الضغط والاحزاب السياسية في القرار السياسي، الجزائر، جامعة قسنطينة، مجلة العلوم الانسانية، ٤٤ع، ٢٠١٥.
٧. محمد طه حسين الحسيني، الانظمة الحزبية المعاصرة ودورها في الانظمة الديمقراطية، جامعة ذي قار، مجلة القانون للبحوث القانونية، ١٤ع، ٢٠١٧.
٨. مها يحيى محمد أحمد حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مصر- الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ٥٥م، ١ع، ٢٠١٨.
٩. ناظم نواف الشمري، أسراء احمد جياد، النظم الانتخابية دراسة التحول من النظام العنصري إلى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب أفريقيا ١٩٩٤-٢٠٠٩، جامعة المستنصرية، المجلة

السياسية والدولية، ع٢٣، ٢٠١٣.
١٠. هاشم حسين علي، النظام السياسي الانسب للحكم في العراق، جامعة كركوك، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ع(٧)، ٢٠١٨.

خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. إبتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، ٢٠١١.
٢. أميمة قادري، دور جماعات في رسم السياسة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، ٢٠١٥.
٣. أيوب محمد طيب محمد صالح، مساهمة المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة العامة للدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، ٢٠١٣.
٤. بن حفيظ علاء الدين، دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الانظمة الديمقراطية والتسلطية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤.
٥. مهدي أبوبكر حمه علي، تأثير الثقافة السياسية على طبيعة النظام السياسي: الحكم الاستبدادي أمودجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، ٢٠١٣.
٦. نبيلة سالك، الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الإثني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة ١، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦.
٧. يزن خلوق محمد ساجد، الاحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا: تجربة حزب العدالة والتنمية أمودجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢.

سادساً: المؤتمرات والتقارير والوثائق والندوات:

١. جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الادبيات المعاصرة، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية العرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٩٣.

سابعاً: المصادر الالكترونية:

١. أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية، إسطنبول، مجلة دراسات سياسية، ٢٠١٨، ص٢٥، الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/38Qa3Cj>.
٢. أحمد خليل آرتميتي، غياب التنشئة السياسية في ظل الثقافة السياسية السوداء، الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/39PKeSt>.
٣. توفيق حكيمي، التنشئة السياسية وتعزيز شعور المواطنة، الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/38Yw6ag>.
٤. رافع البطاينة، أهمية المشاركة في الانتخابات النيابية، الرابط الإلكتروني: <https://www.ammonnews.net/article/71758>.
٥. فيصل براء متين المرعشي، اقتراب تحليل النظم - الاقتراب النسقي، الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3sKFGoQ>.
٦. مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع

أثر التعددية المجتمعية في أبنية النظام السياسي و وظائفه (دراسة تحليلية)

السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3iEFwdY>.
٧. يمامة محمد حسن كشكول، الانتخاب المباشر لرئيس مجلس الوزراء وأثره على ترشيد النظام البرلماني، الرابط الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/studies/15846>.

المصادر الكوردية:

أولاً: الكتب:

١. روتغار ليندال، دابهشكردني دهسهلات، وهريكراني: فايهق سهعيد، سليماني، دهزگاي چاپ و پهخشي سهردهم، ٢٠٠٣.
٢. عابد خالد رسول، دهروازه يهك بو زانستي سياسهت، سليماني، نهكاديمي اي هوشيارى و پيگه ياندني كاديران، ٢٠١٢.
٣. عادل على، بهشدارى سياسى: چه مك و گرفته كاني، سليماني، نهكاديمي اي هوشيارى و پيگه ياندني كاديران، ٢٠١١.
٤. فهتحوّللا عومهر سوسه يي، سيستمى حوكمراني له ههريمى كوردستان: سهروكايه تي يان په رله ماني، ههولير، به بي وه شانگه، ٢٠١٥.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. پيشره و على محمد أمين، كاريگه ريبى حوكمراني دروست له سهه كاراكردني نهركه كاني سيستمى سياسى، تيزى دكتورا بلاونه كراوه، زانكوى سليماني، كولييجى زانسته رامياريه كان، ٢٠١٩.

English sources:

A. Constitution:

1. Constitution of Bosnia and Herzegovina of 1995.

B. Book:

1. Joseph Lapalomtara, Politics With in Nations, England Cliffs,N.J.Prentice-Hall,Inc, 1974.
2. Wilfried Sweden, Belgian Federalism, London, Royal Institute of International Affaires, 2003.
3. Wilfried Sweden, Belgian Federalism, London, Royal Institute of International Affaires, 2003.

C. Electronic Sources:

1. Patrick Dunleavy, Brendan O'Leary, Pluralism. In: Theories of the State. Palgrave, London,1987, p13, link: https://link.springer.com/chapter/10.1007%2F978-1-349-18665-5_2